المحاضرة العاشرة:أزمة 2014 في الجزائر وطرق معالجته

: الأزمة النفطية في 2014 في الجزائر

لقد شهدت أسواق النفط العالمية تذبذبا في أسعار النفط وذلك في النصف الثاني من 2014، حيث عرفت أسعار البترول مستويات متذبذبة، كانت نتيجة في زيادة مفرطة في المعروض من النفط بالإضافة إلى أن منطقية الدول المصدرة للبترول أصبحت غير قادرة على التحكم في كمية المعروض العالمي لفقدانها حصة الأسد في العرض العالمي، ومن هنا أصبحت غير قادرة على التحكم في السعر من خلال خفض أو رفع الإنتاج لوجود إنتاج خارج OPEC وظهور سلع أخرى يمكن استبدالها بالبترول كالغاز الصخري ونظرا للظروف الدولية التي تميزت بانخفاض أسعار النفط الخام والغاز، عرفت التوازنات الخارجية والداخلية للجزائر ابتداءا من جوان 2014 عجزا في الحسابات الخارجية وحسابات المالية العمومية، حيث فقد النفط الخام الجزائري بين جويلية 2014 (105.7 دولار للبرميل) وديسمبر من نفس السنة (62.1 دولار للبرميل) وهذا ما يقارب 41.2%من قيمته الأساسية.

أولا: الآثار الاقتصادية

1–الإيرادات البترولية: لقد عرفت الإيرادات البترولية انخفاضا وصل إلى 31.309مليار دولار سنة 2015، حيث انخفض بنسبة حوالي 26% مقارنة بـ 2014 حيث كانت الإيرادات البترولية تقدر بحوالي 42.490 مليار دولار.

وقد عرفت الصادرات من النفط الخام الجزائري هبوطا رهيبا إذ انخفضت بنسبة 51% سنة 2015 مقارنة بنسبة 2014.

1 – **الميزان التجاري:** لقد عرفت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من 2014 فائضا تجاريا وصل إلى حوالي 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2013، وقد كانت

نسبة التراجع بـ 18% أما فيما يتعلق بالواردات فقد وصلت قيمتها إلى 43.83 مليار دولار سنة 2014 مقابل 41.93 مليار دولار وهذا ما يعني أنه حدث ارتفاع قدره 4.55 %.

ثانيا: الاصلاحات والبدائل للأزمة النفطية في الجزائر 2014.

تعتبر الامكانيات المالية التي تحتويها الجزائر من أهم الآليات التي تمكنها من إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد متنوع يعتمد على قاعدة كبيرة من الإيرادات ومن أجل الوصول إلى ذلك استوجب من الدولة الجزائرية أن تتخذ الإجراءات التالية:

1: ترشيد الإنفاق العام: أعلن الوزير الأول بتاريخ 25 ديسمبر 2014 من خلال التعليمة رقم 348، حيث أقر فيها عن مجموعة من التدابير وهي:

أ–تقليص نفقات التسيير: حيث قامت الدولة من خلال قانون المالية بالعمل التخفيض والتقليل من نفقات التسيير، حيث انخفضت سنة 2016 بنسبة حوالي 3% مقارنة بـ 2015، حيث انخفضت ميزانية الداخلية والجماعات المحلية بنسبة حوالي 32% بينما الوزارات الحساسة لم تعرف انخفاضا محسوسا بالإضافة إلى التعليمة التي قدمها الوزير الأول والتي تنص على تقليص التوظيف.

ب–تقليص نفقات التجهيز: حاولت الدولة الخروج من الأزمة من خلال تقليص إجمالي النفقات العامة وكذا تقليص العجز في الميزانية، وكان ذلك من خلال تقليص في نفقات التجهيز بما ينفع الاقتصاد ولا يؤثر على برامج توطيد النحو حيث تلخص قانون المالية 2016 بتخفيض رخص البرنامج فيما بتعلق بالمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية وهذا بنسبة 76% مقارنة مع 2015 وكان ذلك تطبيقا لفحوى التعليمة الصادرة عن الوزير الأول وذلك بتجميد المشاريع التي لا تؤثر بدرجة كبيرة.

ت–التخلص من تبعية الجباية البترولية: حاولت الدولة من خلال قوانين المالية أن تتخلص من تبعية الجباية البترولية إذ أن قوانين المالية كانت مرهونة بمدى التحصيل الفريد في الجباية البترولية، فبعد حدوث الأزمة النفطية 2014 تم الاهتمام بالإيرادات الجبائية، حيث عرفت نسبة الجباية البترولية من

إجمالي الإيرادات العامة انخفاضا نسبيا، حيث وصلت النسبة حوالي 35% من إجمالي الإيرادات العامة نسبة 2016 مقارنة بـ 37% من إجمالي الإيرادات العامة نسبة 2014.

من هنا نقول أن ارتفاع في الإيرادات الجبائية وكذا الإيرادات العادية سيكون على حساب الجباية البترولية التي تتميز بهشاشة كبيرة نتيجة عدم ثبات أسعار النفط، والتي ستؤثر على المستوى المتوسط على أرصدة صندوق ضبط الإيرادات.

2: ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف: عمدت الدولة على الحفاظ على ما تبقى من احتياطي الصرف وذلك بتقليص فاتورة الاستيراد، حيث أقرت الحكومة تتفادى استيراد لبعض السلع كالحمضيات مثلا ومواد التجميل واستبدالها ومنتجات محلية وهذا ما يمكن أن يقلل الضغط على الاحتياطي الصرف وكذا محاولة خلق التوازن على الأقل في الميزان التجاري الذي تأثرت صادراته نتيجة انخفاض أسعار البترول.